# الباب الثاني

## الجملة والتحولات التي تعتريها

# الفصل الأول

## ثنائية الكلام والجملة في تناول النحويين القدماء والدارسين المحدثين

**تمهيـــــد:**

تعريف الجملة عند النحويين العرب يقودنا بالضرورة إلى الوقوف على مفهوم الكلام عندهم؛ ذلك أن المصطلحين " الجملة"و" الكلام" يكادان يردان متلازمين في كثير من الكتب النحوية القديمة.

وقبل أن نعرض للمصطلحين السالفي الذكر نلفت الانتباه إلى ملاحظة خطيرة مؤداها أن بعضهم ذهب إلى أن النحويين العرب القدامى لم يكونوا ليعرضوا للجملة إلا حين يريدون أن يخوضوا في موضوع آخر، كأن يضطرهم البحث في الخبر المفرد إلى البحث في الجملة التي تؤدي وظيفة الخبر، والبحث في النعت أو الحال المفردين إلى البحث في الجملة المؤدية وظيفتيهما (١)، وسوى ذلك مما تحل الجملة محله.

ورأى بعضهم أن ذلك يعزى إلى أن النحويين إنما كانوا يعنون بظاهرة الإعراب وتفسيرها. والعرب يدركون أن الإعراب لا يكون في فراغ ولا يكون في المفردات، لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام(٢)، واعتقدوا أن المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب

الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب. ورأى بعضهم أن اهتمامهم بالجملة يعزى إلى عنايتهم بنظرية العامل التي كانت تؤطر منهجهم. حيث إن أثر العامل لا يظهر في الجملة كما يظهر في المفردات وهو ما جعل علماء العربية يهتمون بالكلمة المفردة من حيث إعرابها، انطلاقاً من إدراكهم أن الحركة الإعرابية لا تتحدد إلا بالتركيب لأنها حركة تحدد المعنى الوظيفي لتلك الكلمة المفردة (٣).

فاهتمام النحويين بالمفردات كان على حساب الاهتمام بالجمل، على الرغم من الأهمية الكبيرة لهذه الجمل بالنظر إلى الدور الخطير الذي تؤديه في تمكين الإنسان من امتلاك اللغة واستعمالها، وتوظيف معانيها وبيانها. إذ إن الإنسان كما قال اللسانياتي" فندرياس" يفكر بواسطة الجمل. ألم نر" ابن خلدون" " تـ ٨٠٨هـ" قد نبه إلى علم تركيب الكلام الذي يعد من أغزر فروع اللسانيات لعنايته الفائقة بالجمل، فقال: " إن اللغات كلها ملكات شبيهة بالصناعة؛ إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني. وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة ونقصانها؛ وليس بالنظر إلى المفردات وإنما هو بالنظر إلى التراكيب" (٤) ولئن كان احتفاء نحاتنا بالكلمة المفردة ضمن التركيب أكثر من عنايتهم بالتركيب نفسه، فإنه يسجل أنهم لم يهملوا هذا التركيب. ذلك أنهم أدركوا أن التواصل وهو الوظيفة الرئيسية للغة (٥) نظامه اللغوي ينتهي إلى أن اللغة ليست كلمة واحدة أو كلمات غير مترابطة، لأن اللغة لن تنجح في القيام بوظيفتها الأساسية المتمثلة في الإبلاغ لو كانت على إحدى هاتين الصورتين. وأساس ذلك أن اللغة إنما تؤدي تلك الوظيفة المنشودة من خلال التركيب الإسنادي المفيد(٦).

وعلى الرغم من أن النحو العربي إنما أنشئ لفهم القرآن الكريم" ذلك أن المسلمين عرفوا بداية أن عليهم أن يقرأوا القرآن وأن يفهموه(...) وفرق كبير بين علم يسعى لفهم النص، وعلم يسعى لحفظه من اللحن. ولو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس النحوي" فالغاية إذن هي أن يفهم المسلمون ما يؤديه التركيب القرآني باعتبار أنه أعلى ما في العربية من بيان (٧).

وعلى الرغم من أن النحو العربي أنشئ ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها حين السمت على كلامهم، فإن هذا النحو جاء أيضاً لضبط اللغة العربية ولوضع حد لخطر ظاهرة اللحن(٨)، الآخذة في الفشو بعد انحسار السليقة العربية السليمة عن ألسنة العرب، صيانة لكلام العرب من هذا اللحن الذي يعني الخطأ في الإعراب، الذي يلاحظ أنه أول ما يصيب يصيب الكلمات المفردة ضمن التركيب "فالإعراب أساس بناء الجملة" التي لوحظ ظهور انحراف في بنيتها النحوية.

ومن ثم فإن حرص نحاتنا على التحليل الوظيفي" الإعراب" للجملة العربية الذي يمس الكلمة المفردة كان على حساب اهتمامهم بالتركيب بوصفه تركيباً مقصوداً لذاته وإيلائه العناية التي يستحق(٩)، لأن الإعراب يحد بأنه " تغير يلحق آخر الكلمة بحركة أو سكون، لفظاً أو تقديراً بتغير العوامل في أولها لإفادة التفريق بين المعاني المختلفة". وهو" التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة ببيان ما في الكلام من فعل وفاعل ومبتدإ وخبر أو مفعول أوحال أو غير ذلك من أنواع الأسماء والأفعال وموقع كل منها في جملته" (١٠).

ويفهم من النصين المسوقين أن الإعراب هو أن تحلل الجملة إلى أقسام الكلام الثلاثة التي تتركب منها.على أن توصف تلك الأقسام وصفاً نحوياً يتم فيه تحديد نوع الكلمة وإيضاح التغير اللاحق بها الناشىء بفعل العلائق النحوية. يعد هذا الإعراب أخطر خصائص اللغة العربية وأبينها فهو الإفصاح والإبانة عن مختلف المعاني الوظيفية لأجزاء الجملة(١١). ذلك أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بينه وبين المعاني. ولولاه ما ميز بين فاعل ومفعول، ولا تعجب واستفهام(١٢). وآية ذلك " أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها. وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان الكلام من رجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه".

## أولاً - ثنائية الكلام والجملة في تناول النحويين القدماء:

قد يبدو للباحثين أمراً غريباً ألا يوجد أي أثر لكلمة "جملة" في كتاب سيبويه (١٣) الذي يعد تمثيلا ناضجاً للجهود النحوية العربية، والذي يسميه بعضهم قرآن

النحو. ولئن لم يذكر سيبويه في كتابه مصطلح "الجملة" ولم يشر إلى تعريف مستقل لها، فإن ذلك لا يعني غياب مفهومها في ذهنه. فهو يسميها عادة "كلاماً" على الرغم من أن ذكر"الكلام" (١٤) تردد في كتابه بمعان مختلفة. كالخطاب، والنثر، واللغة، والجملة. ويسجل أنه إذا أراد تدقيق مفهوم الجملة استعمل " الكلام المستغنى"، و"الاستغناء"، و"كنت مستغنياً"، و"يستغني الكلام" (١٥) قال سيبويه: "الكلام المستغني عنه السكوت ومالا يستغني ألا ترى أن (كان) تعمل عمل (ضرب) ولو قلت كان عبد الله لم يكن كلاماً. ولو قلت (ضرب عبد الله) كان كلاماً" ويقول في موضع آخر: " ألا ترى أنه لم تنفذ الفعل في(كنت) إلى المفعول الذي به يستغني الكلام(...). فإنما هذا في موضع إخبار وبها يستغني مستغن كما أن المبتدأ غير مستغن. ويقول" ألا ترى لو قلت: " فيها "عبد الله" حسن السكوت وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغنى في قولك (هذا عبدالله)" (١٧). يرى "محمد الدسوقي " أن مفهوم " الكلام" عند سيبويه اتخذ معاني متعددة. ولم يستخدم سيبويه مصطلح " الجملة " من كتابه إلا في موطن واحد حينما تحدث عن الضرورة الشعرية مراد بها معناها اللغوي فقال: " اعلم أنه يجوز في الشعر مالا يجوز في الكلام (....) وليس شيء يضطرون إليه -يقصد العرب- إلا وهم يحاولون به وجهاً وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا. لأن هذا موضع جمل "فقول سيبويه" موضع جمل يعنى الجمل النثرية(١٨).

وعرض في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة) للجملة من حيث مستوى بنيتها الإبلاغية الإخبارية قائلاً: " فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدا. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيداً رأيت. وكي زيد يأتيك وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول سوف أشرب ماء البحر أمس" (١٩).

يلاحظ أن سيبويه حين تقسيمه " الكلام" " الجملة" قد راعى المستويين: المستوى النحوي الساكن(الشكلي)، الذي يعتمد على الارتباطات النحوية بين الكلمات كإسناد الخبر إلى المبتدإ وإسناد الفعل إلى الفاعل، أو نائب الفاعل، والمستوى الإبلاغي المتغير القائم على ارتباط معنى الكلام بالحال التي تقال فيه، أو السياق الكلامي الفعلي الذي تدخل فيه الجملة(٢٠). فما وافق المستويين معاً عده كلاماً "جملة" مستقيماً حسناً، فالجملة المستقيمة الحسنة هي تلك التي يتم التوافق فيها بين المعاني النفسية المراد التعبير عنها وطريقة الأداء اللغوي ممثلاً في مراعاة البنية النحوية الساكنة. وما انعدم فيه أحد المستويين المذكورين صنعه إما ضمن دائرة الكلام " الجملة " القبيح، وإما ضمن دائرة الكلام " الجملة " المحال الفاسد.

فالاستقامة هي التي يكون التركيب فيها خاضعاً لما أجرته العرب في كلامها المألوف المستعمل الذي لا ينفر منه الذوق(٢١) أما القبيح المندرج في التراكيب غير المستقيمة فهو الذي لا يكون للتركيب فيه معنى ما دام اللفظ يوضع في غير موضعه لأنه غير منسجم من الناحية المعنوية. فهو يخص حسب الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح بالمستوى الضروري للكلام ولا يمس معناه. ذلك أن سيبويه بين أن النحو يسعى للوصول إلى الاستقامة النحوية، سواء أوافقت المعنى أم خالفته. فسمى الموافقة بالمستقيم الحسن، وسمى المخالفة بالمستقيم الكذب(٢٢).

وفي تأكيد سيبويه على تلازم البنية النحوية للجملة مع وظيفتها الإبلاغية دلالة على إدراكه أن الجملة العربية تشمل جانياً نحوياً وجانباً إخبارياً. فالمستويان: النحوي الساكن والإخباري المتغير يتضافران لبناء جملة تؤدي وظيفة إبلاغية واحدة. ولا ينبغي أن نكتفي بالتعويل على أحدهما. " ولا يمكن القول بأن المستوى الأول يختص بصحة العبارة(٢٣) في ذاتها، وهو ما يعبرون عنه بالمعنى الأصلي، وأن المستوى الثاني يختص بعرض المعاني حسب أحوال المخاطبين وهو ما يعبرون عنه بالمعنى الثانوي، لأن القول بهذا ينطلق من مقولة الفصل بين البلاغة والنحو، وهي مقولة خطيرة تنعكس آثارها سلبياً على فهم خصائص بنية العربية "(٢٤). فاستعمال الجملة السليمة من ناحية الشكل اللغوي المتمثل في جريها على قوانين النحو الذي

هو انتحاء سمت كلام العرب كما انتهى إلى ذلك ابن جني(٢٥) ، لا يكفي لأداء المعاني المفيدة إلا إذا ارتبطت هذه البنية الساكنة ببنيتها الإخبارية المتغيرة المتعلقة بالموقف الراهن للكلام. ذلك أننا ندرك أن بإمكان الإنسان استعمال جمل صحيحة شكلاً، ولكنها لا تخدم الوظيفة المقصودة منها(٢٦) " لعدم استقامة المعنى بها في اللغة نحو: تفرق الرجل" وأساس ذلك أن قواعد اللغة في أية لغة ينبغي أن تساعد على توليد وخلق جميع الجمل أوالوحدات الإسنادية الصحيحة، وأن لا تسمح بخلق وبتكوين تراكيب إسنادية غير صحيحة لغوياً وغير مقبولة من مستعملي تلك اللغة(٢٧). ولهذا وجدنا " ابن هشام" ينصح المعرب بأن يراعي المعنى الوظيفي الصحيح مع النظر في صحة الصناعة قائلاً: " فمتى بني على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد". فالمعنى الذي يقتضيه المقام ويوجهه لا يمكن إهماله. وأساس ذلك أن تحديد العلائق بين عناصر الجملة أو الوحدة الإسنادية المعتمد فيه على الشكل وحده يقود إلى البعد عن المعنى المتوخى(٢٨). فالجملة لا بد أن تكون سليمة بناء، وسليمة دلالياً. إذ لو كان المعول عليه هو الشكل لما وجدنا سيبويه يرفض الجملة المصنفة ضمن الكلام المحال من مثل: أتيتك غداً على الرغم من أفها من حيث شكلها تعد صحيحة. فالجملة الصحيحة نحوياً ولغوياً هي الجملة الصحيحة عند أهل المعاني لأن" أول واجب على المعرب أي المحلل ـ أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً " (٢٩).

وما يبين أن المعنى كان هو المنطلق عند تحليل نحاتنا الجملة (إعرابها) قول لابن هشام يحسن سوقه ههنا: " وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد ". ومن قول سيبويه الآتي ذكره " ألا ترى أنك لو قلت: "فيها عبد الله" حسن السكوت وكان من الألفاظ مستغيناً بنفسه تاماً يسوغ السكوت بعده: ذلك أن التركيبين" فيها عبد الله "، و" هذا عبد الله " جملتان تامتان لا تحتاج فيهما إلى شيء تضيفه، ويمكن أن ينقطع الكلام بعدهما(٣٠) لأن الكلام المستغني الذي يحسن أن يسكت المتكلم عند انتهائه قد استقل لفظاً ومعنى. وبذلك شكل وحدة تبليغية تتم بها الفائدة للمخاطب.

فالتركيبان الإسناديان المشار إليهما جملتان يحسن السكوت عليهما لأنهما قائمتان برأسيهما مستوفاتان معنى ومبنى.

وعلى هذا الأساس فإن أقل ما ينحل إليه الخطاب من الوحدات ذوات المعنى والفائدة معاً هي هذا الكلام المستغني الذي تتبدّى علامته في صحة وحسن الوقف عليه من قبل المتكلم. وهو ما لا سبيل إلى تحقيقه في الوحدات التي هي دون الجملة من نحو: "كان عبد الله"(٣١) ويستفاد من ذلك أن لفظة " الكلام" كافية للدلالة على مفهوم الجملة المفيدة عند سيبويه.

وقيل إن " الفراء" (د ٢٠٧ هـ) هو أول من استخدم مصطلح " الجملة " عرضاً في كتابه" معاني القرآن " في مساق قوله: " وكذلك قوله: (سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون)(الأعراف / ١٩٣). فيه شيء يرفع (سواء عليكم) لا يظهر مع الاستفهام.

ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم تبيّن الرفع الذي في الجملة" (٣٢)، ويعد المبّرد (ت ٢٨٥ هـ) أول من استعمل " الجملة " بمعناها الاصطلاحي صراحة بالمفهوم الذي شاع فيما بعد. واستخدم الفائدة في باب الفاعل قائلاً: " وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب ". وعرض " المبرد" للمكونين الأساسين للجملة (المسند والمسند إليه) بقوله " وهما ما لا يستغنى كل واحد عن صاحبه فمن ذلك: قام زيد ، والابتداء وخبره وما دخل عليه نحو " كان " ، و" إن " ، وأفعال الشك. (...) فالابتداء نحو قولك فإذا ذكرته فإنما تذكرة للسامع ليتوقع ما تخبره به عنه فإذا قلت " منطلق " أو ما أشبه صحّ معنى الكلام وكانت الفائدة للسامع (...) فصح الكلام لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً وإذا قرنتها بما يصح حدث معنى واستغنى الكلام" (٣٣) في هذا النص يلاحظ أن " المبرد" قد ردد لفظة " الكلام " ثلاث مرات مراداً بها " الجملة " التي يستفاد من كلامه عنها أنه يشترط فيها الإسنادو الإفادة ويتجلى ذلك من خلال مركبيها الفعل والفاعل أو المبتدأو الخبر.

أما " ابن السراج" أستاذ أبي علي الفارسي (ت ٣١٦ هـ) فلم يفرد بحثاً للجملة في

كتابه " الأصول في النحو " - وهو كتاب واسع – واكتفى بالقول " والجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل ، وإما مبتدأ وخبر" (٣٤) ليكون بتعريف التمثيل قد اقتصر على ذكر نوعي الجملة: الفعلية والاسمية، وركني كل منهما، مشيراً إلى عنصر الإفادة الذي ينبغي أن يتوافر فيهما.

ولم ينتشر مصطلح " الجملة " إلا في القرن الرابع للهجرة.

لقد سبق أن أشرنا إلى أن الدرس النحوي العربي عرف مصطلحين كانا يوردان متلازمين في كثير من المؤلفات النحوية.هذان المصطلحان هما "الجملة"و "الكلام". وهنا يحق لنا أن نتساءل: هل كان ورود المصطلحين عند نحاتنا بدلالة واحدة أم أنهما مختلفان؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تبين أن النحاة العرب انقسموا فريقين: فريق يتبدى من استعماله المصطلحين أنهما مترادفان، وفريق يفرق بين مفهومين لهذين المصطلحين.

الفريق الأول: ويذهب إلى أن الجملة والكلام مترادفان. وينطوي تحت هذا الفريق نحاة قدامى، ونحاة متأخرون.

فمن النحاة القدماء "أبو علي الفارسي" أستاذ ابن جني (ت ٣٧٧ هـ) الذي كان ألهج نحاة هذا القرن بهذا المصطلح وأكثرهم نظراً فيه، ذلك أنه أعرب الجملة في مواضع كثيرة من كتابه " الحجة في القراءات"، وعرض لها من حيث أقسامها وأحكامها.

يقول: "فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاماً مفيداً كقولنا عمر أخوك، وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا كتب عبد الله وسر بكر(...) ويدخل الحرف على كل واحد من الجملتين فيكون كلاماً كقولنا إن عمراً أخوك، وما بشر صاحبك وهل كتب عبد الله"(٣٥). حيث يلاحظ أنه وحد بين الكلام والجملة، من تمثيله لهما.

ونجد " ابن جني" (ذ ٣٩٢ ه) وهو من النحاة البغداديين قد سوى بين مصطلحي "الكلام" و"الجملة "حيث قال": "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد وفي

الدار أبوك، وصه، ومه (...) وأف (...) فكل لفظ مستقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام ". والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه(٣٦). فهو يقصد بكل واحد من المصطلحين المذكورين ما يقصد بالآخر، وأكد رأيه بقوله: "وأما الجملة فهي كل كلام مفيد مستقل بنفسه " (٣٧) ذلك أن الكلام هو معقد الفائدة التي لا تجنى من الكلمة الواحدة، وإنما تجنى من الجمل.

فالحدان اللذان حد بهما " ابن جني" الجملة و" الكلام " يبينان أنه قد سوى صراحة بين الكلام والجملة. ويتضح من تعريفيه المسوقين أن كلاً من الجملة والكلام يتميزان بالاستقلال التركيبي والدلالي ومن ثم فالجملة عنده لا تكون مندرجة في بناء لغوي أكبر منها ولا تحتاج في توضيح معناها إلى غيرها ما دامت مستقلة بنفسها غانية عن غيرها. غير محتاجة إلى تراكيب أو كلمات تتمم معناها.

ولقد أورد "ابن فارس" تعريفين للكلام حيث قال: " زعم قوم أن الكلام ما سمع وفهم. وذلك كقولنا قام زيد ، وذهب عمرو. وقال قوم: الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى " والقولان عندنا مترادفان لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى " (٣٨)و التعريفان اللذان أوردهما ابن فارس يقصد منهما أن مدلول الكلام مطابق للجملة لأن تمثيله يشير إلى ذلك صراحة. وإذا كان التعريف الأول يفهم منه الفهم الحاصل من الجملة المفيده على الرغم من أنه لم يشترط التركيب، وأساس ذلك أن المسموع المفهوم قد يكون في بنيته السطحية كلمة واحدة ولكنها تؤدي من حيث الدلالة الكاملة ما تؤديه كلمتان أو أكثر حين اللجوء إلى بنيته العميقة. ومن الذين ذهبوا إلى هذا التماثل بين الجملة والكلام إمام البلاغة "عبد القاهرالجرجاني"(تـ ٤٧١هـ) الذي يقول: " اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمة. فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو " خرج زيد" سمي كلاماً وسمي جملة" (٣٩). وقال: " ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لا بد من مسند ومسند إليه" (٤٠). إذ يلاحظ أن" الجرجاني" قد سوى تسوية صريحة بين الجملة والكلام، وانتهى إلى أن لا فرق بينهما، وأن كلاً منهما يطلق على التركيب الإسنادي المفيد فائدة تامة يسوغ السكوت عليها ما دام

كل منهما بناء مكتمل الدلالة ويبدو أن " الجرجاني" لا يود التفريق الذي بين الجملة التي تكون بركنيها الأساسيين مراداً بها الإخبار لنفسها وبنفسها وبين الجملة التي تكون مساعدة على هذا الإخبار حين عرض للجمل التي لها محل من الإعراب فقال: " والجملة تقع موقع المفرد في ستة مواضع" (٤١) ذلك أن هذه التراكيب الستة التي عدها جملاً ليست بجمل، لأن الإسناد فيها غير مقصود لذاته لعدم استقلالها. فهي جزء من تركيب أكبر.

ومن الذين قفوا على آثار " أبي علي الفارسي"، و"ابن جني"، و"الجرجاني" "الزمخشري" (تـ ٥٣٨هـ) الذي خلص إلى عدم التمييز بين الجملة والكلام فقال: "والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. وذلك لا يأتي إلا في اسمين كقولك زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد. وانطلق بكر، وتسمى الجملة" (٤٢). فصاحب كتاب " المفصل في علم العربية" انتهى إلى أن الجملة والكلام متماثلان. ويفهم من تمثيله لهما أن إفادتهما معنى مستقلاً يحسن السكوت عليه شرط في تعريفهما.

ويذكر " الزمخشري" أن الخبر يكون جملة في قوله: " والخبر على نوعين مفرد وجملة(٤٣)(...) والجملة أربعة أضرب فعلية واسمية، وشرطية، وظرفية، وذلك زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعلمه يشكرك، وخالد في الدار" يكون قد أنقض حده، فتساوى عنده المفهومان كما تساويا من قبل عند سابقيه(٤٤) ورأى بعضهم أن إطلاق كل من " ابن جني"و" الجرجاني"، و" الزمخشري" مصطلح الجملة على الخبر إنما هو إطلاق مجازي عد فيه هذا الخبر جملة باعتبار ما كانت عليه هذه الجملة قبل وقوعها في هذاالموقع(٤٥).

ونرى أن ذلك لا يستساغ. فالخبر وسواه مما يرد تركيباً إسنادياً أصلياً حين دخوله ضمن تركيب إسنادي أكبر منه يصبح غير ذي معنى مستقل بنفسه غير غان عن غيره. وبالتالي فلا يمكن معاملته معاملة الجملة المستقلة برأسها.

وإذا انتقلنا إلى "ابن يعيش"(تـ ٦٤٣هـ) وجدناه يتبع أولئك النحاة في المذهب الموحد بين الكلام والجملة. دليل ذلك قولاه: " اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة

عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمي الجملة نحو" زيد أخوك". و".... والجواب أن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها. فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها" (٤٦). فتعريف "ابن يعيش" يبين أن كلا من الجملة والكلام ينبغي أن يكون ذا استقلال تركيبي ودلالي. أي أن كلاً منهما يعد تركيباً إسنادياً قائماً بنفسه مفيداً لمعناه. ويفهم منه أن الكلام المفيد والجملة المفيدة في أقصر صورهما يتألفان من اسمين(٤٧) أو فعل واسم.

ذلك أن الكلام المفيد جملة معقودة من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل(٤٨)، أو ما كان بمنزلة ذلك.

وفي هذا الاتجاه الذي ينص على الترادف بين الجملة والكلام نجد" ابن الحاجب"(ت ٦٤٦هـ). وإذا سقنا قوليه الآتيين: " الجملة ما وضع لإفادة نسبة وتسمى كلاماً"(٤٩)، و"الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم" (٥٠). نجده من هذين النصين يعد الكلام مرادفاً للجملة. ويسجل إزاءهما أن إفادة النسبة المنصوص عليها التي تهدف إلى إفادة السامع معنى يحسن السكوت عليه لا تتأتى إلا بالإسناد بين كلمتين ممثلتين في اسم مع اسم أو فعل مع اسم. ذلك أن النسبة هي إيقاع التعليق بين اللفظين المكونين للتركيب(٥١) الإسنادي الأصلي المفيد. ونجد "ابن مالك"(ت٦٧٢هـ) وهو من النحاة المتأخرين في ألفيته قد قال:

**كلامنا لفظ مفيد كاستقم  واسم وفعل ثم حرف الكلم**

حيث استعمل مصطلح "الكلام" كسابقيه ليدل به على الجملة المؤلفة في أقصر صورها من المسند والمسند إليه. ذلك أنه من خلال تمثيله للكلام "الجملة" بالتركيب الإسنادي "استقم" بين أن الكلام أو الجملة ما تضمن معنى مفيداً مستقلاً بنفسه غير محتاج إلى غيره. إذ إن المثال الذي قدمه حوى المسند (فعل الأمر "استقم")، والمسند إليه الفاعل المتمثل في الضمير المستتر " أنت" المقدر الذي أشار إليه تعريفاً " أبي علي"، و" ابن عصفور" (٥٢).

ونخلص إلى أن أصحاب هذا الاتجاه وضعوا شرطين اثنين للتسوية بين مدلولي مصطلحي"الجملة" و"الكلام" أولاهما: هو الائتلاف بتعبير "عبد القاهر الجرجاني"،

أو التركيب بتعبير "الزمخشري". وهو ما يساوي الاستقلال وعدم الاحتياج إلى شيء آخر كما نص على ذلك "ابن جني".

وثانيهما: هو الفائدة بتعبير كل من " ابن جني" و" الجرجاني"، أو الإسناد بتعبير "الزمخشري"، أو حسن السكوت كما أشار إلى ذلك "المبرد" الذي لم يعرض للمقارنة بين الكلام والجملة(٥٣).

الاتجاه الثاني المميز بين الكلام والجملة: يمثله " الاستراباذي" (تـ ٦٨٦) الذي نقف على تفريقه بين المصطلحين اللذين سلفت الإشارة إليهما في قوله: "والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمنت الإسناد الأصلي(٥٤)، سواء كانت مقصودة لذاتها أولا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهةوالظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته. فكل كلام جملة ولا ينعكس"(٥٥).

وقد جاء هذا التفريق على أساس وجود القصد أو عدمه في التركيب الإسنادي.

فالكلام عند "الاستراباذي" هو التركيب المتضمن إسناداً أصلياً مقصوداً لذاته، له كيان مستقل بنفسه مؤد معنى مفيداً يحسن السكوت عليه. ويمكن أن نوضح ذلك بقوله تعالى: (والله لا يحب الفساد)(البقرة/ ٢٠٥).

حيث إن هذه الآية متضمنة نوعين من الإسناد أحدهما أصلي مقصود لذاته، وهو ذلك الذي بين المسند إليه لفظ الجلالة "الله" المبتدأ والمسند(الخبر) الجملة(٥٦) الفعلية المنفية "لا يحب الفساد". والإسناد الثاني أصلي ولكنه غير مقصود لذاته وهو الذي بين الفعل المضارع "يحب"، والفاعل المتمثل في الضمير المستتر(هو)، ذلك أن الفعل وفاعله معاً يؤديان وظيفة الخبر. فالآية الكريمة يمكن أن يقال عنها إنها كلام لتضمنها إسناداً أصلياً مقصوداً لذاته. ويصح أن يقال عنها إنها جملة لأنها تضمنت إسناداً أصلياً. أما التركيب الإسنادي "لا يحب الفساد" في هذه الآية فلا يعد كلاماً ذلك لأنه - حسب قول الاستراباذي- لم يقصد لذاته. وإنما يسمى جملة فقط. وأساس ذلك أن الجملة عند "الاستراباذي" تركيب إسنادي أصلي سواء أكان مقصوداً لذاته مستقلاً بنفسه أم كان داخلاً في إطار تركيب أكبر مؤدياً وظيفة ما.

وعلى هذا الأساس فإن مصطلح الجملة عنده هو كل ما تضمن الإسناد من حيث كونه إسناداً أصلياً مقصوداً لذاته أو غير مقصود لذاته(٥٧). ولا يهم بعد ذلك أتمت الفائدة أم لم تتم لأن شرط تمام الفائدة عنده يقع على مصطلح الكلام الذي يأتي الإسناد فيه مقصوداً لذاته.

وما يعده "الاستراباذي" جملة لا يعد جملة عند من يشترط في الجملة أن تكون مفيدة قائمة برأسها غانية عن غيرها. إذ ليس لمثل تلك التي سميت جملة كيان مستقل، ولم يقصد الإسناد فيها لذاته ما دامت تمثل جزءاً من تركيب نحوي أطول. ولا يعني البتة أن البنية التركيبية من مثل (لا يحب الفساد) التي يجعلها تعريف "الرضي" جملة خالية من مضمون، وإنما مضمونها لم يكن المضمون الكلي الذي قصد إليه المتكلم. فذلك التركيب الإسنادي على الرغم من أنه غير مفيد فائدة تامة، إلا أنه من شأنه أن يقصد به الإفادة إذا لم يكن واقعاً موقع المفرد(٥٨). أي إذا وقع خارج الجملة المركبة (والله لا يحب الفساد). فالجملة عند هذا النحوي أعم من الكلام، أي أن كل كلام يعد جملة وليست كل جملة تعد كلاماً. ذلك أنه إذا كان كلاهما يتضمن الإسناد الأصلي، فإن الكلام يضاف إلى الإسناد الأصلي فيه قيد يخصصه، وهذا القيد لا تشركه الجملة فيه. وإنما كان الكلام أخص من الجملة لكونه مزيداً فيه قيد الإفادة. ومن النحويين الذين تبعوا "الاستراباذي" في تفريقه بين المصطلحين الآنفي الذكر "ابن هشام" (ت ٧٦١هـ) الذي قال: "الكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ(قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ (زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما نحو(ضرب اللص)(...) وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس". وبعد أن عرف الكلام وبيَّن ركني الجملة الأساسيين أتبع ذلك بإبراز وبيان الاختلاف بين الجملة والكلام، راداً على "الزمخشري" الذي رآه من المتوهمين المسوين بينهما فقال فيه: " إنه بعد أن فرغ من حد "الكلام" قال ويسمى "الجملة". والصواب أنها أعم منه. إذ شرطه الإفادة بخلافها. ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط، وجملة جواب الشرط، وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً فليس بكلام.

فابن هشام يذهب إلى أن الكلام إنما هو تركيب إسنادي مفيد مقصود لذاته يسوغ السكوت عليه. أما الجملة فيرى أنها تركيب إسنادي لا يشترط أن تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها، كما لا يشترط أن تكون مستوفاة المعنى؛ ذلك أن التراكيب الإسنادية " جملة الشرط، وجملة جواب الشرط، وجملة الصلة" التي أقر بأنها جمل، وما هي بجمل قد أخرجها من دائرة الكلام لخلوها من الفائدة المستقلة بها.

إن الجملة - حسب قولي "ابن هشام"- تعد أشمل من الكلام لأنها تطلق على ما يفيد وما لا يفيد من التراكيب الإسنادية. حيث يكفي أن يتوافر فيها المسند والمسند إليه. بينما الكلام لا يطلق إلا على التراكيب الإسنادية المفيدة، وآية ذلك أن: "الكلام عنده شكل نحوي ودلالي مفيد". ويعني بشكل نحوي أنه يتألف من مسند ومسند إليه. ويعني بدلالي مفيد أنه يعبر عن مراد المتكلم أو الكاتب، فيقف حيث تنتهي فكرة هذا المتكلم أو الكاتب(٥٩).

وحين نمعن النظر في نصي "ابن هشام" يمكن أن نصل إلى ملاحظة فحواها أن الجملة والكلام يكونان مترادفين عندما تكون الجملة بسيطة أو مركبة مستقلة بالإفادة. ويكونان غير مترادفين عندما تكون الجملة مرتبطة ببناء نحوي أكبر منها.

فابن هشام حين حديثه عن الجملة الكبرى والصغرى في المثال الذي ساقه "زيد أبوه غلامه منطلق" يعد "غلامه منطلق" جملة صغرى(خبر المبتدأ"أبوه"). ولما كان هذا التركيب الإسنادي لا يحمل معنى مستقلاً يحسن انقطاع الكلام بعده، فإننا نعطي الحق لأنفسنا في القول: إن تعريف ابن هشام وحدَه للجملة ينطبق فقط على الجملة الكبرى التي تتمتع بالكيان المستقل مبنى ومعنى. أما الجملة الصغرى فلا تنهض لأن تكون جملة بوصفها تركيباً إسنادياً يمثل عنصراً في تركيب لغوي أكبر إلا إذا كان الاعتداد من قبيل ما ذهب إليه "السيوطي" حين قال: "وأما إطلاق الجملة على ما نذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاق مجازي لأن كلاً منها كانت جملة قبل فأطلقت عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظراً لأنهم كانوا كذلك".

ونخلص إلى أن الجملة عند ابن هشام تركيب إسنادي يؤدي وظيفته مستقلاً أو

داخلاً في تركيب إسنادي آخر. ونجد "السيوطي" (تـ ٩١١هـ) من شيعة "ابن هشام" في كون الجملة أشمل من الكلام. بيد أنه يخالفه في عدم اشتراط الفائدة في الكلام. ذلك أن "السيوطي" يذهب إلى أن الكلام يمكن أن يكون مهملاً ويمكن أن يكون مستعملاً(٦٠). أي أن الكلام منه المفيد ومنه غير المفيد، بخلاف الجملة، فينص على أن شرطها أن تكون مستقلة بنفسها قائمة برأسها. "والصواب أنها أعم منه".

## ثانياً - ثنائية الكلام والجملة في تناول الدارسين المحدثين:

لقد عرفت الجملة العربية اهتماماً كبيراً من قبل باحثين محدثين. ومن هؤلاء المهتمين صاحب كتاب "النحو الوافي" الذي عرف الجملة اصطلاحاً ورادف بينها وبين الكلام فقال: "الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل". فعباس حسن بهذا التعريف الواحد قد وحد بين الكلام والجملة، ذاهباً إلى أن كلا منهما بناء مكتمل الدلالة غير مرتبط بغيره، قد يكتفى فيه بالمسند إليه، وقد تضاف إلى ركني الإسناد الرئيسين عناصر لغوية أخرى يصطلح عليها بالمتممات أو الفضلات(٦١) وتعريف "عباس حسن" يلتقي مع تعريف رائد البنوية التوزيعية" بلومفيلد" الذي رأى أن "الجملة بناء مستقل لا يدخل أبداً في بناء أكبر منه"(٦٢) بموجب علاقة قواعدية معينة(٦٣). وتعريف عباس حسن يكاد يكون التعريف نفسه الذي استخلصه الدكتور "عبده الراجحي" الذي قال فيه: "الجملة في تعريف النحاة هي الكلام الذي تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل". ويقترب التعريفان السالفا الذكر من تعريف "محمد إبراهيم عبادة" الذي يبدو جلياً اعتماده على مسألتي الإسناد والإفادة اللذين هما الركنان الأساسيان لها إذ يقول: "إن التركيب المتضمن إسناداً إن كان مستقلاً بنفسه وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها سمى كلاماً وسمى جملة" (٦٤). ذلك أن الجملة هي "الصبغة اللسانية المستقلة، بحيث تؤدي وظيفتها دون توقف على صيغة تركيبية تشملها". فمثلاً حين نمعن النظر في قوله تعالى: (يوم ترجف الراجفة تتبعها الرادفة، قلوب يومئذ واجفة)(النازعات/٦، ٨). نجده مشتملاً على ثلاث جمل هي: "يوم ترجف الراجفة"، و"تتبعها الرادفة"، و"قلوب يومئذ واجفة" كل جملة من هذه الجمل توافر

فيها الاستقلال التركيبي والدلالي على نحو لا يمكننا فيه أن نعد أي جملة من القول الكريم جزءاً من الأخرى محتواة فيها، لأن الجملة ينبغي أن تستوفي معناها وتستقل عن غيرها بمبناها.

فتعريف "عباس حسن" لم يحصر تركيب الجملة والكلام في حد أدنى من الكلمات فهو يتلقي مع تعريف " أنطوان ميي" أحد تلاميذ " سوسير" وهو من أنصار المدرسة البنوية الوصفية الذي يرى أن الجملة " هي " مجموعة أصوات تجمع بينها علاقات قواعدية، وهي مكتفية ذاتياً، ولا تتعلق بأي مجموعة أخرى قواعد ياً. " فقد تكون الجملة مكونة من كلمتين أو أكثر بشرط ألا تدخل في تركيب آخر أكبر منها.

وقد حد الجملة " مهدي المخزومي" بأنها " الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في آية لغة من اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تآلفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع" (٦٥).

وهذا التعريف قريب من تعريف " ريمون طحان" الذي عرف الكلام والجملة بقوله: " الكلام هو ما تركب من مجموعة متناسقة من المفردات لها معنى مفيد. والجملة هي الصورة اللفظية أو الوحدة الكتابية الدنيا للقول أو الكلام الموضوع للفهم والإفهام وهي تبين أن صورة ذهنية كانت قد تآلفت أجزاؤها في ذهن المتكلم الذي يسعى في نقلها حسب قواعد معينة وأساليب شائعة إلى ذهن السامع " (٦٦).

و الحدان يلتقيان مع تعريف اللسانياتي(٦٧) "سيمون بوتر" الذي يرى أن الجملة هي وحدة الكلام الصغرى حين قال "الجملة هي الوحدة الأساسية للكلام، وقد تعرف بأنها الحد الأدنى من اللفظ المفيد" (٦٨)، أي الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يسوغ السكوت عليه. فالجملة وهي أصغر بنية نحوية تعد كلاماً تاماً يمكن السكوت عليه لاشتمالها على المسند والمسند إليه في أبسط صيغة لهما مجردين عن جميع ما يتعلق بهما من كلمات.

أي أنها يمكن أن تكون دالة على معنى مفيد بالركنين المشار إليهما. وبهما

وحدهما يقع الفهم والإفهام. ثم إن كل حد من الحدود المذكورة يلاحظ أنه جاء مركزاً على وظيفة التبليغ التي تؤديها اللغة بوصف الجملة وسيلة تنقل ما في ذهن المتكلم من أفكا ر إلى ذهن السامع لتكون بذلك أداة للتواصل والتفاهم بين الناس وهذا يعني أن البنية الصورية للسان الطبيعي مرتبطة ارتباط تبعية بهذه الوظيفة الأساسية. وأساس ذلك أن الجملة تعد الملفوظ الذي ارتبطت كل عناصره بعنصر منه هو المحور لعميلة الإبلاغ(٦٩). ولما كانت الجملة هي مجموعة العلاقات النحوية الرابطة بين أجزاء الكلام ربطاً وظيفياً وجدنا النحويين العرب أحرص الناس على أن يكون ذكر الوظائف النحوية جزءاً من التحليل اللغوي إن لم يكن جوهره(٧٠).

والذي يكشف عن أن الجملة هي الوحدة الدلالية الرئيسة التي تقوم بوظيفة التواصل قول للغوي " فيكتور" جاء فيه: " تعتبر وظيفة الاتصال من أهم الوظائف التي تؤديها اللغة. والجمل هي وحدات الكلام التي تحقق تلك الوظيفة. والجملة عبارة عن المعطى الكلامي الذي يتم فهمه مباشرة فتدخل بذلك في الكلام."

وتعريفا "مهدي المخزومي" "وريمون طحان" يسجل أنهما يلتقيان أيضا مع تعريف "جورج مونان" الذي نصه: "الجملة عبارة عن التعبير عن فكرة أو شعور بواسطة كلمة أو كلمات تستخدم بصورة معينة لنقل المعنى المقصود" (٧١). أما الدكتور "إبراهيم أنيس" فذهب إلى أن الجملة هي "أقلّ قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر لأنه ليس لازماً أن يحتوي لفظ على العناصر المطلوبة كلها" (٧٢). فهذا التعريف يعتمد على مفهوم الملفوظ الأدنى ويؤكد على تمام معنى الجملة واستقلاليتها واستغنائها عن غيرها. وصور تشكيلها البنوي التي يكون مدار الأمر فيها على أن المعنى متى كان واضحاً لدى المخاطب أمكن أن تكون إحدى صور الجملة المحولة فيه مكتفية بأحد ركنيها الأساسين. ففي الآية الكريمة: (فاستقم كما أمرت)(هود/١١٢). يعد التركيب الإسنادي "استقم" جملة مكتملة مبنى ومعنى، ذلك أن المسند إليه (الفاعل " أنت") منوي ذهناً وموجود في البنية العميقة لأن استقامة الجملة تقتضى هذا المعنى المقدر وتطلبه. وحذف الفاعل في هذه الجملة إن هو إلا حذف في اللفظ لا في المعنى،

لأن الألفاظ إنما يؤتى بها للدلالة على المعنى. فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا نأتي به. وحينئذ يكون مراداً حكماً وتقديراً(٧٣) ثم إن "الفاعل جزء لا يمكن فصله عن الفعل". بوصفه عنصراً إجبارياً في الجملة الفعلية.

وقد أدرك نحاة العربية هذه الحقيقة فقرروا أن لكل فعل فاعلاً أو نائبه. فالأهم الذي يركز عليه "الدكتور إبراهيم أنيس" هو أن تكون الجملة في أقصر صورها أو أطولها مركبة من ألفاظ هي مواد البناء التي يلجأ إليها المتكلم أو الكاتب أو الشاعر، يرتب بينها ويستخرج لنا من هذا النظام كلاماً مفهوماً نطمئن إليه، ولا نرى فيه خروجاً عما ألفناه في تجارب سابقةعلى نحو نكون فيه من المنتحين سمت كلام العرب.

وإذا عرضنا التعريف الثاني " لأنيس إبراهيم " الذي يرى فيه أن الجملة هي "أقل قدر من الكلام تفيد معنى مستقلاً بنفسه سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلاً: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب: "زيد". فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صوره"(٧٤) وجدناه يؤكد على اشتراط تمام الفائدة فقط لصحة الجملة، وتبين لنا أن جملة "زيد"محوّلة بالحذف(حذف الخبر) الذي يعد ظاهرة من ظواهر فصاحة العربية وباباً في شجاعتها ذلك أنه قد تدفع دلالة السياق المتكلم إلى الحذف لبعض عناصر الجملة اكتفاء ببعضها. ومن ثم يكون للجملة مستويان أحدهما منطوق به يسمى البنية السطحية، والثاني غير منطوق به ويسمى البنية العميقة(٧٥) لذلك دعت نظرية النحو التحويلي والتوليدي إلى ثنائية البنية السطحية والبنية العميقة بشكل يعيدإلى الذهن مسألة التقدير عند النحاة العرب.

وأساس ذلك أن الجملة عند المدرسة التوليدية هي" قرن يحصل على نحو خاص بين تمثيل صوتي وبين ضرب من البنى المجردة تسمى البنى العميقة ". و"جون ليونز" حين عرضه لتحليل الجملة عند تشومسكي أوضح مفهومه للجملة الانجليزية بأنها وحدة مكونة من كلمات مرتبة في نظام معين.

وانطلاقاً من ذلك فإن جملة جواب المتهم" زيد" الاسمية المنسوخة على الرغم من

أنها خلت من المسند (الخبر) لفظاً في بنيتها السطحية لوضوح وسهولة الاهتداء إلى بنيته العميقة التي هي "كان معي" بفضل القرينة الحالية، فإنها في سياقها تحمل معنى يحسن السكوت عليه لأن الجملة تعرف صوتياً بالوقف أو السكت الذي يحددها (٧٦). فتعريفهما يلخص في أنها أصغروحدة لغوية تتم بها الفائدة للسامع. ولقد كان القصد من التحويل بالحذف فيها هو الإيجاز، واللافت للانتباه أن مثل هذه الجمل تستعمل في التواصل غير العادي. وأما " إبراهيم السامرائي " فجاء تعريفه للجملة بالمثال. وإذا سقنا التمثيل الذي اكتفى به للجملة، والذي فحواه إن قولنا اكتب، اكتبا، اكتبن جمل لأن شرط الإفادة متوفر في هذه الألفاظ(٧٧)، وجدنا أن مفهومه للجملة يلتقي مع مفهوم"إبراهيم أنيس" الذي انتهى به إلى أن الجملة شكل لغوي مستقل دلالياً، مستغن عن غيره، وأنها في حدها الأدنى تركيب ثنائي وجوداً، أو نية وحكماً(٧٨) ذلك أن الجملة بمفهوم النواة التوليدية هي أصغر وحدة تركيبية تحمل معنى وتبلغ فائدة يتجاوز تحليلها إلى أقل من العنصرين الأساسين المسند والمسند إليه. ويؤكد" السمرائي" على ضرورة التمسك بفكرة الإسناد في الجملة بقوله: " ولن نخرج في بحثنا في مسألة الجملة عن الإسناد. فالجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية إسنادية " (٧٩).

ويلاحظ أن تمثيل " السامرائي" يعضده تعريف الدكتور "خليل عمايرة" الذي ارتضاه للجملة، ومؤداه أنها الحد الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى "يحسن السكوت عليه" لأن الحد الأدنى من الكلمات التي تشكل تركيباً له معنى، صفته أنه يتحقق بتركيب الكلمات لا بانفرادها. وأساس ذلك أن المعاني لا تجري إلا في التركيب من الألفاظ المتضمن مسنداً ومسنداً إليه.

وهو التركيب الذي تكون عليه الجملة في أقصر صورها. وبخاصة التوليدية.

وحين ننتقل إلى اللسانياتي " الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح " نجده قد عد الجملة نواة لغوية(٨٠) تدل على معنى وتفيد(٨١). وهذا اللسانياتي يلاحظ أن هذه النواة اللغوية هي إعلام لمخاطب بشيء يكون بحسب ظن المتكلم قد جهله. ورأى أن " سيبويه " كان يلح على ذلك خلافاً لمن جاءوا بعده، إذا خلطوا بين هذه الوظيفة

الإعلامية وبين الدلالة على معنى وهو شيء أخر غير الإفادة. لأن التركيب الإسنادي الشرطي الذي للشرط أو لجواب الشرط يحمل معنى، ولكنه لا يفيد. وقد اهتدى هذا الباحث إلى ذلك من قول لابن جني في الجملة ينتهي إلى أنها كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه. والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه بمعناه نحو زيد أخوك، وقام محمد، وصه(٨٢).

ويذهب "الحاج صالح" إلى أن المعنى ليس هو الفائدة على الإطلاق. ذلك أن الكلمة المفردة تحمل معنى ولكنها لا تحمل فائدة بينما الجملة يسجل أنها تحمل معنى إن لم تكن محالاً، وقد لا تحمل فائدة نحو جملة: " النار حارة " المتضمنة معنى ولكن لا فائدة فيها بالنسبة إلى المخاطب المدرك بالبديهة أن النار حارة " لأن أصل الكلام موضوع للفائدة (...) ولكن لو قال قائل " النار حارة، والثلج بارد لكان هذا كلاماً لا فائدة فيه وإن كان الخبر فيهما نكرة "(٨٣) وإذن فتركيز هذا الباحث على المعنى المتبوع بالصفة " تفيد " نابع من إدراكه بأن ثمة جملاً مستقيمة نحوياً لكنها لا تفيد. ومن الباحثين المحدثين الذين عنوا بالجملة العربية "ريمون طحان" الذي عرف الجملة بأنها" تركيب يتألف من ثلاثة عناصر أساسية: المسند، والمسند إليه، والإسناد. وقد تضاف إليها عناصر أخرى حين لا تكتفي العملية الإسنادية بذاتها ". ومعنى هذا الحد أن الجملة قد لا تكون مستوافاة التركيب والمعنى المفيد بركنيها الأساسين المتمثلين في المسند والمسند إليه اللذين تربطهما علاقة إسناد، فتحتاج هذه الجملة حينئذ إلى عناصر أخرى متممة (فضلة) وبخاصة المفعول به الذي قد تشتد إليه الحاجة أحياناً على نحو لا يمكن الاستغناء عنه، لأن لسانية الكلام التي تعتمد على الأداء الفعلي للغة من قبل مستعمليها في مواقف معينة لإتمام المعنى ترى أن استعمال المتكلم فعلاً يقتضي مفعولاً به يصبح هذه المفعول به إجبارياً، ولا يمكن حذفه(٨٤). ويلاحظ أن هذا التعريف لم يشر إلى أن الإسناد يجب أن يكون مقصوداً لذاته أولاً.

وهذا المفهوم نقف على مفهوم غير بعيد عنه في تعريف "زين العابدين التونسي" الذي يقول في حده الجملة: "الجملة قول مؤلف من مسند ومسند إليه ". فهو ينص

على أن الجملة تركيب إسنادي ثنائي لا يدخل في دائرة التراكيب غير الإسنادية، ويتناولها من حيث بنيتها النحوية الساكنة التي هي " كلام اشتمل على مسند ومسند إليه". وبعدم اشتراطه عنصر الإفادة فيها يكون قد سار في ركب صاحب كتاب " التعريفات" حين قال: " الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك زيد قائم أو لم يفد كقولك: إن يكرمني فإنه جملة لا يفيد إلا بعد مجيء جوابه ".

أما الأستاذ " تمام حسان" فرأى أن الجملة هي وحدة الكلام، ورأى أن الأصل في الجملة الإفادة. فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة. وتتحقق الإفادة بالقرائن حين يؤمن اللبس"(٨٥). ويستفاد من ذلك أن الكلام أعم منها.

وأمام الاضطراب والتباين المسجلين على تعريفات الجملة أحياناً، وأمام الالتباس والغموض بينها وبين الكلام تارة أخرى نحاول أن نقدم تعريفاً للجملة نطمئن إلى أنه التعريف الأنور. هذا التعريف ينتهي إلى أن الجملة هي التركيب المتضمن إسناداً أصلياً مستقلاً بنفسه، حاملاً في ثناياه معنى تاماً يسوغ سكوت المتكلم عليه عند انتهائه، على نحو لو سكت فيه المتكلم لم يكن لأهل العربية مجال لتخطئته ونسبته إلى القصور في باب الإفادة، تنتهي حدودها في أقصر صورها على طرفين يقال لهما المسند والمسند إليه، تعبر عن مراد المتكلم، وتنتهي حيث تنتهي فكرته لأنه استقل لفظاً ومعنى، وبذلك تشكل وحدة تبليغية تتم بها الفائدة للمخاطب.

لنكون بذلك قد رضينا بتعريفي" الاستراباذي" و" ابن هشام" للكلام تعريفاً لها، مضافاً إليهما شرط الاستقلال، ورضينا بتعريف " ابن جني" للكلام تعريفاً للجملة لما اتسم به من سداد، حيث ميز بين الكلام الذي احتوى معنى مستقلاً لا يحتاج إلى تراكيب أو كلمات تتمم معناه، وبين الجملة التي تم تركيبها بفضل تضمنها للمسند والمسند إليه، ولكنها لا تكون معنى مستقلاً.

# هوامش وإحالات الفصل الأول

(١) ويغلو بعض الباحثين حين رميهم منهج نحاتنا القدماء بالخطإ لأن حظ الجملة من اهتمامهم كان قليلا فلم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر. ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: قرينة العلامة الإعرابية في الجملة بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين، رسالة دكتورة، دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٦ص٢٨، ٢٩. ينظرد. مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦، ص٣٣.

(٢) المبرد أبو العباس محمد ابن يزيد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣، ٤/ ١٢٦.

(٣) عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٨، ص١٠. وينظرفندريس جوزيف: اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخري، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د. ت، ص٩١.

(٤) عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة/ الدار التونسية ، المؤسسة الوطنية، الجزائر، ١٩٨٤، ٧٢٢/٢.

(٥) أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية، اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط، ١٩٩٣، ص٩. وينظر سالم علوي: الأسس العامة للنحو عند الزمخشري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد اللغة والأدب العربي، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ص٧٩.

(٦) د. محمد صلاح الدين: النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٩، ١٠/٢. ود. عبده الراجحي: دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٨، ص١٠.

(٧) د. عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص١١. وينظر ابن جني: المرجع نفسه، ١ /٣٤.

(٨) فقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يلحن في كلامه فقال: " أرشدوا أخاكم فقد ضل". ابن جني: المرجع نفسه، ٦/٢. وينظرد.رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٧، ص ٣٩٤.

(٩) د. أبو بركات إبراهيم: الجملة العربية: مكتبة الخانجي، مصر، د.ت، ص٩. وابن الخشاب: المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢، ص٣٤.

(١٠) عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط٥، د. ت، ١/ ٢٤. وجميل علوش: الإعراب والبناء، ص٥٦.

(١١) ابن جني: الخصائص، ٣٤/١. ونايف معروف: خصائص العربية وطرائق تدريسها، دار النفائس، بيروت، لبنان، ١٩٩١، ص٤٦-٤٨.

(١٢) ابن فارس أبو الحسن الكوفي: الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق محمد رشيد رضا، دار الفكر، بيروت، د.ت، ص٤٥، ٤٦. وعبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨، ص٣٦.

(١٣) د. عبد الرحمن الحاج صالح: الجملة في كتاب سيبويه، ندوة النحو والصرف الصادرة عن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأداب والعلوم الإجتماعية، دمشق، ٢٧- ٣٠/ ٠٨/ ١٩٩٤، ص٢٠٥، ٢٠٧. وابن نديم محمد ابن إسحاق: الفهرست، مكتبة الخياط، بيروت، لبنان، د. ت، ص٥١.

(١٤) قال سيبويه: "ولا يحسن في الكلام أن تجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا تذكر علامة إضمار الأول(...) وقد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام". سيبويه أبو بكر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٧٧، ١ /٤٣، ٤٤. وينظر د. محمد أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص١٧، ١٩.

(١٥) ينظر سيبويه: المرجع نفسه، ١/ ١٤٩.

(١٦) سيبويه: المرجع نفسه، ١/ ٧٤.

(١٧) سيبويه: المرجع نفسه، ١/ ٢٦١.

(١٨) ينظر د. محمد حماسة عبد اللطيف: قرينة العلامة الإعرابية في الجملة بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين، ص ٦١. ود. جعفر دك الباب: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، مطبعة الجيل، دمشق، ١٩٨٢، ص١٢٠.

(١٩) أي الكلام، ويستفاد منه" الجملة".

(٢٠) سيبويه: الكتاب، ١/ ٢٥، ٢٦.

(٢١) د جعفر دك الباب: (إعجاز القرآن وترجمته)، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد٧، ١٩٨٢، ص ٢٦. وينظر محمد فهمي زيدان: في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية بيروت، ١٩٨٥، ص ١٤٤.

(٢٢) ينظر صالح بلعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص٧١.

(٢٣) عد مستقيماً كذباً لأن سيبويه يتحدث عن الجملة التوليدية لا التحويلية. وينظر سالم علوي: الأسس العامة للنحو عند الزمخشري، رسالة ماجستير، معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ١٩٨٦، ص ٣٣، ٣٧.

(٢٤) المقصود بصمة العبارة سلامة تركيب الجملة.

(٢٥) فالجملة الاسمية من نحو " حمزة أسد" يعدها كثيرون توليدية. ولكنها تعد تحويلية لأن أحد ركنيها " الخبر" استعمل على غير ما هو موضوع له في أصله. ينظر د. جعفر دك الباب:

(إعجاز القرآن وترجمتة)، ص ٢٦. وينظر ميشال زكريا: علم اللغة الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط ٢، ١٩٨٨، ص ٩٨.

(٢٦) ينظر ابن جني: الخصائص، ٣٤/١. وينظر ميشال زكرياء: علم اللغة الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٨، ص٩٨.

(٢٧) ينظر نايف خرما: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ط٢، ١٩٨٧٩، ص ٥٦.

(٢٨) ميشال زكريا: المرجع نفسه، ص ٩٨.

(٢٩) ينظر محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حري وشركاه، ١٩٨٨، ص ١٦٨ -١٧١.

(٣٠) ابن هشام: مغني اللبيب، ٢ / ٥٢٧. وسيبويه: الكتاب، ٢/ ٨٨.

(31) Mosel: Die syntaktische Terminologie , bei sibawaih, trd ,D. Robinson librairie larouss, Paris, 1975, P121.

(٣٢) وينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: (النحو العربي والبنوية، اختلافهما النظري والمنهجي)، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، العدد١، ٢٠٠٢، ص ٨.

(٣٣) يعد " الفراء" من نحاة الكوفة، ينظر أبو زكريا يحي بن زياد الفراء: معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت ط٣، ١٩٨٣، ٢٠/ ١٠ وينظر أبو العباس ثعلب: مجالس ثعلب، تحقيق عبد الاسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة ط٤، ١٩٨٠، ١/ ١٣٣.

(٣٤) المبرد: المقتضب، ٤/ ١٢٦.

(٣٥) أبو بكر محمد بن سهل بن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٥، ١ / ٦٤. وموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د، ت، ١ / ٨٨.

(٣٦) أبو علي الفارسي: الإيضاح العضدي، تحقيق الدكتور حسين الشاذلي، مطبعة دار التأليف، مصر، ط ١، ١٩٦٩، ص ٩. وابن جني: الخصائص ١ / ١٧.

(٣٧) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ٤٢/١. وابن جني: اللمع في العربية، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب القاهرة ١٩٧٩، ص ١١٠

(٣٨) ينظر عبد القادر المهيري: (الجملة في نظر النحاة)، حوليات الجامعة التونسية، العدد٣، ١٩٦٦، ص ٣٥- ٣٨.

(٣٩)ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، وسنن العربية في كلامها، حققه وقدمه د . مصطفى الشويمي، مؤسسة دار بدران للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٣، ص ٤٨. وينظرد. مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، دار طلاس للدراسات ، دمشق، ١٩٨٨، ص٤٣.

(٤٠) الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد: الجمل في النحو حققه وقدم له

علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢، ص٤٠.

(٤١) ينظر الجرجاني: الجمل في النحو، ص٤٠.

(٤٢) ينظر الجرجاني: المرجع نفسه، ص٤٠.

(٤٣) الزمخشري جار الله محمود بن عمر بن محمد: المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت، ص٦. وينظر العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: مسائل خلافية، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الفكر، بيروت، د.ت، ص٣١.

(٤٤) سابقوه هم: أبو على الفارسي، وابن جني، والجرجاني.

(٤٥) ينظر د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص٣٠.

(٤٦) ابن يعيش: شرح المفصل، ١٨/١.

(٤٧) هذا بالنسبة إلى الجملة الاسمية التوليدية.

(٤٨) ينظر أبو المعالي عبد المالك بن عبد الله ين يوسف: البرهان في أصول الفقه حققه عبد العظيم الذيب، مطابع الدوحة الحديثة، ١٣٩٠هـ، ١/ ١٧٧، ١٧٨.

(٤٩) ابن الحاجب جمال الدين أبو عمر عثمان ابن عمر: منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٥، ص١٧.

(٥٠) ابن الحاجب: الكافية في النحو، تحقيق طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء للنشر، ص٥٩.

(٥١) ينظر الشريف الجرجاني محمد بن علي بن محمد: التعريفات، دار الشروق للقافية العامة، بوزارة الثقافة والإعلام، العراق، بغداد، د.ت، ص١٣٢. وابن مالك محمد بن عبد الله: الألفية في النحو والصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٥، ص٣.

(٥٢) ابن عصفور أبو الحسن علي الحضرمي: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبي جناح، طبع مطابع مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، بغداد، ١٩٨٢، ٨٥/١.

(٥٣) ينظر المبرد: المقتضب، ٨/١. والاستراباذي: من النحاة.

(٥٤) الإسناد الأصلي يقصد به المكون من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر. ينظرد. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص١٣.

(٥٥) يقصد المصدر والوصف العامل عمل فعله نحو: (باتخاذكم العجل)(البقرة/ ٥٤)، (إن الله بالغ أمره) (الطلاق/٣)، (والمؤلفة قلوبهم)(التوبة /٦٠).

(٥٦) ينظر الاستراباذي رضي الدين محمد بن حسن: شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت، ٨/١.

(٥٧) ينظر الدكتور محمد جواد النوري: نظام الجملة في لهجة نابلس المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص٣٣١. وينظرد. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، ص٣٢.

(٥٨) ينظرعفيف دمشقية: المنطلقات التأسيسية والفنية للنحو العربي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص٢١٧، ٢١٨. وينظرد. محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٥.

(٥٩) ينظر د. حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين النحاة القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٠، ص١٤٠. وينظر د. محمود شرف الدين: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة، دار المرجان للطباعة، القاهرة، ط١، ١٩٨٤، ص٩.

(٦٠) السيوطي: همع الهوامع، ١/ ١٢.

(٦١) عباس حسن: النحو الوافي، ١/ ١٥.

**(62) Bloomfeild. L: language, lufrance lurous, Paris, P170.**
**(63) Haris.Z: Methods in introduction, tad, Michel Bradeau, London, 1927, P171.**

و د. عبده الراجحي: في التطبيق النحوي والصرفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ٧٧.

(٦٤) د. محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص٣١. وينظر عبد السلام المسدي ومحمد الهادي الطرابلسي: الشرط في القرآن على نهج اللسانيات الوصفية، الدار العربية للكتب، تونس، ١٩٨٥، ص٣٠.

(٦٥) مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص٢١.

(٦٦) ينظر.Haris.Z: Methods in introduction, P14 و ريمون طحان: الألسنة العربية، دار الكتاب البنان، بيروت ١٩٨١، ٢ / ٤٤.

(٦٧) النسبة الصحيحة إلى اللسانيات هي اللسانياتي.

**(68) Simon Patter: Modem Linguistics , p104.**
**(69) Martinet: Element de Linguistique Generale, p 131.**

(٧٠) د.محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية ، دراسة لغوية نحوية " ص٢٠. وفيكتور خراكوتسكي: دراسات في علم النحو العام والنحو العربي: ترجمة جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة، ١٩٨٢، ص١.

(٧١) جورج مونان: مفاتيح الألسنية، ترجمة الطيب بكوش، المؤسسة التونسية للكتاب، ١٩٨١، ١ / ١.

(٧٢) د. إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مطبعة لجنة البيان العربية، القاهرة، د، ت، ص ١٣١. وينظر د. مصطفى النحاس: من قضايا اللغة، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت "، ط١، ١٩٩٥، ص٢٩٥.

(٧٣) ابن يعيش: شرح المفصل، ١/ ٩٤، وينظر الاستراباذي: شرح الكافية، ١/ ١٥٠.

(٧٤) إبراهيم أنيس: المرجع نفسه، ص ٢٧٦. وبعضهم يسميها الجملة الناقصة. ينظر برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، تحقيق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٢، ص٨١.

(٧٥) محمد الشاوش: ملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات في

خدمة اللغة العربية، تونس ٢٣ – ٢٨ نوفمبر ١٩٨١، سلسلة اللسانيات عدد ٥، المطبعة العصرية، ١٩٨٣، ص٢٤٥.

(٧٦) ينظر جورج مونان: مفاتيح الألسنية: عربه وذيله بمعجم عربي فرنسي، الطيب البكوش، تونس، ١٩٨١، ١ / ١. وينظر د. خليل عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٣٤.

(٧٧) د. إبراهيم السامرائي: الفعل، زمانه وأبنيته، مطبعة الهاني، بغداد، ١٩٦٦، ص٢١٠.

(٧٨) والمقصود " بنية " حكماً وتقديراً. ينظر تعريف الشلوبين ص٢٢، وينظر د. حسن خميس سعيد الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء والتحليل والتفسير، دار الشروق، ٢٠٠٢، ص ١٣٥، ١٣٦.

(٧٩) إبراهيم السامرائي: المرجع نفسه، ص ٢٠١. ود. خليل أحمد عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص١٧٠.

(٨٠) ينظر د. عبد الرحمن الحاج صالح: الجملة في كتاب سيبويه، ص ٢٠٥. لأن المعنى أو الوظيفة النحوية التي يؤديها عنصر ما المسند أو المسند إليه قد يكون معنى شكلياً ذلك أنه لا يكفي الاعتماد على البنية النحوية. فهناك البنية الإخبارية التي تعد الجملة فيها " كل كلام أفاد السامع فائدة يحسن سكوت المتكلم عندها "، ينظر ابن الخشاب: المترجل، ص ٣٤٠.

(٨١) ينظر د.عبد الرحمن الحاج صالح: (مدخل إلى علم اللسان الحديث)، مجلة اللسانيات، المجلد الأول، العدد ٢، ١٩٧١، ص ٦٥.

(٨٢) ينظر ابن جني: الخصائص، ١ / ١٧. وينظر سيبويه: الكتاب، ١ /٢٣، ٢٥.

(٨٣) أبو بكر بن السراج البغدادي: الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦، ص ٦٦.

(٨٤) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ٢ /٣٩. وزين العابدين التونسي: المعجم في النحو والصرف، المؤسسة التونسية للنشر، ١٩٨٧، ص٦٧.

(٨٥) ينظر تمام حسان: مناهج البحث واللغة، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٩٥. وينظر تمام حسان: الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٢.